

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim Jamal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 12

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسساها : امين شميل
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرسا صاغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

﴿ ٣٠ ﴾

استئناف مصر - مدني - ٢٠ فبراير سنة ٩٠٠
اسماعيل الحامي ضد روكيه وقاطمه
الوقف ومضي المدة

١ - لا يوجد نص في قانون المحاكم الاهلية
يقضي بعدم جواز امتلاك الوقف بمضي المدة
فالمادة الواردة فيه التي نص فيها القانون المدني على
عدم جواز التملك بمضي المدة هي خاصة بالاموال
المخصصة للمنافع العمومية فقط

٢ - ان الشريعة الفراء لم تفرق بين الوقف
والاموال الاخرى فيما يتعلق باحكام المدة الطويلة
الا من جهة واحدة وهي تعيين المدة التي يمرورها
لا تسمع الدعوى فجعلت المدة بالنسبة للوقف
والارث ثلاثاً وتلاثين سنة وبالنظر الى الاموال
الاخرى خمس عشرة سنة وحينئذ يمكن ان يقال ان
الشريعة الفراء والقانون متفقان على ان مرور
الزمان تأثيراً شرعياً على وجود الوقف

٣ - متى كانت الدعوى من اختصاصات
المحاكم الاهلية وجب ان يسري قانونها عليها
والقانون لم يميز بين الاعيان الموقوفة وغير الموقوفة
بالنظر للمدة اللازمة لامتلاكها بوضع اليد بل وضع في
المادة ٧٦ مدني حكماً عاماً يقضي بان الملكية

والحقوق العينية تكتسب بوضع اليد مدة خمس
سنين اذا وجد سبب صحيح ومدة خمس عشرة
سنة اذا لم يوجد سبب صحيح

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة
مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم امين بك وحضور
حضرات المستر ويلمور ويوسف شوقي بك
قضاة وعبد الله حسن كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية اسماعيل الحامي بصفته ناظراً على
وقف جده أحمد خليفه الشهير بالحامي المقيم
بالاسكندرية الحاضر عنه بالجلسة الشيخ علي
الروبي الحامي الوارده الجداول سنة ٩٩ نمرة
١٧٨ مستأنف

ضد

الحرمين روكيه وعائشه بنتي المرحوم
مصطفى اغا المقيمتين بالاسكندرية بكونهم الدكة
الحاضر عنهما بالجلسة علي افندي بدر الدين
الحامي مستأنف عليها

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع
الرافعة قانوناً

حيث ان اسماعيل الحامي رفع دعوى بصفته
ناظراً على وقف المرحوم الحاج أحمد خليفه
الحامي ضد الست روكيه بنت مصطفى اغا وأختها

الست عائشه ادعى فيها انه توجد دار كانت بمدينة
الاسكندرية بخط كوم الدكة أوضح حدودها
بمريضة الدعوى وان هذه الدار هي من ضمن
ايعان الوقف المشمول بنظارته وانه لما أراد
وضع يده عليها عارضته الست روكيه والست
عائشه بدعوى انها مالكتان للدار المذكورة
وطلب الحكم عليها بتسليم الدار المذكورة اليه
وحيث ان محكمة اسكندرية الابتدائية
حكمت برفض دعوى اسماعيل الحامي مستندة
على ان الست روكيه والست عائشه وضعتا يدهما
بسبب صحيح مدة تزيد على خمس سنين فاكسبتا
ملكية الدار بمضي المدة القانونية

وحيث ان اسماعيل الحامي استأنف هذا
الحكم ولم يطن في قبول الاستئناف شكلاً

وحيث انه لا نزاع في ان المستأنف عليهما
وضعتا يدهما بسبب صحيح وهو عقد بيع على
الدار المرفوعة بشأنها هذه الدعوى مدة تزيد
على خمس سنين

وحيث ان البحث في هذه الدعوى يتناول
مسئلتين الاولى هل يجوز امتلاك عين موقوفة
بمضي المدة والثانية ماهو القانون الواجب تطبيقه
على هذه الواقعة وهل يجب الحكم فيها على
مقتضى احكام لائحة المحاكم الشرعية أو قانون
المحاكم الاهلية

وحيث انه في ما يتعلق بالمسئلة الاولى لا يوجد

نص في قانون المحاكم الاهلية يقضي بعدم جواز امتلاك الوقف بمضى المدة فالمادة الوحيدة التي نص فيها القانون المدني على عدم جواز التملك بمضى المدة هي خاصة بالاموال المخصصة بالمنافع العمومية ولم تنص هذه المادة ولا غيرها مما اشتمل عليه القانون على ان الوقف لا يملك بمضى المدة.

وحيث ان عدم وجود نص من هذا القبيل لا يفهم منه الا ان الشارع اراد ان يكون الوقف خاضعاً لجميع أحكام الملكية والحقوق العينية المتعلقة بمضى المدة وأنه لم يستصوب ان يضع له حكماً استثنائياً يميزه عن الاموال الأخرى كما فصل بالنسبة للاموال المخصصة للمنافع العامة وقد قرر ذلك فليس للمحاكم ان تخرج الوقف من الاحكام العامة وان تعامله معاملة استثنائية ليس في القانون مسوغ لها

وحيث انه لا يمكن ان يعترض بأن الوقف مثله كمثل المال المخصص للمنفعة العامة اذ كلاهما لا يجوز التصرف فيه فيلزم ان يكون حكم مضي المدة فيهما واحداً

وحيث ان الاصل حقيقة في الوقف هو عدم جواز التصرف فيه والتصرف فيه لا يصح شرعاً الا في احوال مخصوصة وبشرط مخصوصة وهذه الصفة المميزة للوقف قد اعتبرها القانون الاهلي وقررها حكماً للوقف في المادة السابقة من القانون المدني التي تشتمل على تعريف الاموال الموقوفة فكان يصح للشارع بل يمكن ان يقال انه كان ينبغي له ان يجعل الوقف غير قابل لان يملك بمضى المدة لانه يوجد ارتباط شديد بين عدم جواز التصرف في الشيء وعدم جواز امتلاكه بمضى المدة ولان القاعدة هي ان كل ما يصح التصرف فيه يصح امتلاكه بمضى المدة والعكس بالعكس ولان هذه القاعدة يجب ان يفهم معناها الحقيقي وهو انها قاعدة علمية يهتدي بها الشارع في وضع أحكامه ولكن قد يخالفها ولهذا ترى ان القانون الفرنسي مع ما فيه اعتبرها أساساً عمومياً لاحكام مضي المدة

قد خالفها في الجزئيات فقرر ان أنواعاً من الاموال التي لا يجوز التصرف فيها يمكن ان تملك بمضى المدة وقرر بالعكس ان أنواعاً أخرى لا تملك بمضى المدة ومع ذلك يجوز التصرف فيها ذلك لان الارتباط والتلازم بين عدم التصرف في الشيء وعدم امتلاكه بمضى المدة انما سببه هو حرص الشارع على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لجعل الاحكام التي يضعها محترمة ومتبعة في العمل حتى لا يتمكن أحد من ان يتحايل على مخالفة ما نهى عنه ومن البديهي انه اذا قرر ان أنواعاً من الاموال لا يجوز التصرف فيها وأباح مع ذلك امتلاكها بمضى المدة سهل في بعض الاحوال مخالفته اذ يكفي لأي شخص ان يبيع هذا المال وان يضع المشتري يده عليه بحسن نية ليصبح مالكا للشيء الذي حرم القانون التصرف فيه

وحيث انه متى علم سبب التلازم الذي سبق بيانه ظهر بغاية الوضوح انه لا يكفي ان الشارع ينص على عدم جواز التصرف في الشيء ليكون هذا الشيء غير قابل للامتلاك بمضى المدة أي ان التلازم ليس من طبيعة الحال لان عدم التصرف لا ينتج بذاته عدم الامتلاك بمضى المدة والعكس يصح ان يقال لو كان الامتلاك بمضى المدة مبنياً دائماً على تصرف صاحب الشيء أو رضاه ولكن في الحقيقة ان وضع البد المدة الطويلة ليس في نظر القانون عنواناً على الملكية أو دليلاً عليها وانما هو كما يستفاد ذلك من اسمه طريقة من طرق التملك مصدرها القانون وأساسها النظام العام والمنفعة الاجتماعية اللذين يكون وجودهما مهدياً اذا لم يضع الشارع حداً من الزمن تنهي اليه جميع المنازعات ولهذا فلو علم صاحب الشيء أو لم يعلم وسواء رضي أو لم يرض متى تم وضع اليد على الصفة القانونية وفي المدة القانونية أصبح واضع اليد مالكا مهما كان العيب الذي يعاب به السبب الذي بناء عليه وضع يده اذا كان التملك بمضى خمس سنين ولو

كان متمدياً مفتصباً اذا كانت المدة خمس عشرة سنة

وحيث انه ينتج من ذلك ان الوقف في نظر القانون ليس خارجاً عن الاشياء التي يمكن ان تملك بمضى المدة

وحيث اننا اذا راجعنا أحكام الشريعة الفراء لاجل ان تبين صفة الوقف من نفس الشريعة التي أوجدته نجد انها لم تفرق بينه وبين الاموال الأخرى فيما يتعلق بأحكام المدة الطويلة الا من جهة واحدة وهي تعيين المدة التي يمرورها لانسمع الدعوى فجعلت المدة بالنسبة للوقف والارث ثلاثاً وثلاثين سنة وبالنسبة للاموال الأخرى خمس عشرة سنة وحيث ان يمكن ان يقال ان الشريعة الفراء والقانون متفقان على ان مرور الزمان تأثيراً شرعياً على وجود الوقف

وحيث انه في ما يتعلق بالمسئلة الثانية يقول المستأنف ان الاعيان الموقوفة لا تملك بمضى المدة المقررة في القانون وانما الحكم يكون على مقتضى لأئحة المحاكم الشرعية التي قضت بان في مسائل الوقف لانسمع الدعوى الا اذا مضى عليها ثلاث وثلاثين سنة ولهذا فيكون الحكم الابتدائي قد أخطأ في تطبيق القانون

وحيث ان نص المادة الرابعة عشرة من لأئحة المحاكم الشرعية هي كإثبات القضاة ممنوعون من سماع الدعاوي التي مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من المعرفة وعدم العذر الشرعي له في اقامتها الا في الارث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة الخ وظاهر ان القضاة الذين اراد الشارع منعهم عن الحكم انما هم القضاة الشرعيون وهذا الحكم هو مستتب من القاعدة الشرعية التي تخول للحاكم ان يحدد اختصاص القضاة بالزمان والمكان والموضوع فالحكم المذكور هو حكم خاص جاء في لأئحة مخصوصة للمحاكم مخصوصة وقضاة مخصوصين ولا يصح مطلقاً ان قاضياً تابعاً لنظام آخر يحكم في قضية من

اختصاصه بمقتضى لائحة وضعت لقضاء آخرين وبعبارة أخرى اما ان تكون الدعوى المتعلقة بالوقف من اختصاص المحاكم الاهلية فتجزى عليها احكام القانون دون سواء واما ان تكون من اختصاص المحاكم الشرعية فتسري عليها الاحكام المدونة في لائحة المحاكم الشرعية دون سواءها ولكن في هذه الحالة الاخيرة ينبغي على المحاكم الاهلية ان تحكم بعدم اختصاصها وترك للمحاكم الشرعية الحكم في الدعوى

وحيث ان العمل على هذا المبدأ هو موافق للاصول العامة وبه يتحقق الاحترام الذي يستحقه على حد سواء النظامان القضائيان اللذان أوجدهما الشارع بجانب بعضهما نظام القضاء الاهلي ونظام القضاء الشرعي ولو صح لاحدى السلطين القضائيتين ان تترك قوانينها ولوائحها وتحكم بقوانين ولوائح أخرى لنشأ عن ذلك تجاوز في حدود السلطة واختلاط في الاختصاص لا يكون من وراءه الا الاختلال في المصباح العامة

وحيث انه لا نزاع في اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى لان المادة السادسة عشرة من لائحة المحاكم الاهلية حكمها ان هذه المحاكم غير مختصة بالنزاعات المتعلقة بأصل الوقف ويتج من ذلك انها مختصة في فصل مالم يكن متعلقاً بأصل الوقف والنزاع يكون في أصل الوقف متى كان موضوعه الاركان والشروط اللازمة شرعاً لصحة وجوده وليس في هذه

الدعوى نزاع من هذا القبيل وحيث انه متى تقرر ان حكم المادة الرابعة عشرة من لائحة المحاكم الشرعية هو خاص بالقضاء الشرعي ولانه لا يجوز في أي حال للمحاكم الاهلية تطبيقه لم ينق الا الحكم على مقتضى قانون المحاكم الاهلية

وحيث ان القانون لم يميز بين الاعيان الموقوفة والاعيان غير الموقوفة بالنسبة للمدة اللازمة لامتلاكها بل وضع في المادة ٧٦ حكماً عاماً بان الملكية والحقوق المبنية تكسب بوضع اليد مدة خمس سنين اذا وجد سبب صحيح ومدة

خمس عشرة سنة اذا لم يوجد سبب صحيح وحيث انه بناء على ما تقدم يكون المستأنف عليهما قد اكتسبتا الدار المتنازع فيها بمضي المدة فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف والزمت الزمت المستأنف بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠

قانون الحجز العقاري

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظائر امرنا بما هوأت

(المادة الاولى) محضر الحجز العقاري المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة من الامر العالمي المشار اليه المؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بصير اعلانه أيضاً الى قلم النائب العمومي بالمحكمة المختلطة الكائن في دارتها العقاري في ظرف ١٥ يوماً من تاريخه وعلى القلم المذكور التأشير على نسخة المحضر الاصلية

وعليه ايضاً اعلان هذا المحضر بغير مصاريف الى الدائنين المقيدة ديونهم بقلم الرهونات ان كانوا ويكون الاعلان الى محلهم الاصلي او المختار وذلك في ظرف ٣٠ يوماً من تاريخ التأشير من قلم النيابة على المحضر

(المادة الثانية) لا يجوز الشروع في بيع العقار الا في مسافة ٢٠ يوماً على الأقل و ٧٥ على الاكثر من تاريخ اعلان محضر الحجز الى الدائنين المقيدة ديونهم

(المادة الثالثة) يجب ان يكون الحجز والبيع بالزاد اذا اقتضت الحال قاصراً بقدر الامكان على

جزء من العقار تكون فيه الكفاية لتسديد الاموال والمصاريف المستحقة

فاذا زاد ثمن المبيع على المبلغ الواقع بشأنه الحجز بما فيه المصاريف والاموال التي استحققت من بعد يوم التنيه بالدفع فتزد الزيادة الى صاحب العقار الا اذا حصلت معارضة من احد الدائنين المقيدة ديونهم في ظرف ٣٠ يوماً من تاريخ البيع وفي هذه الحالة يجب على جهات الادارة توزيع الزيادة الى خزينة المحكمة المختلطة الواقع في دارتها العقاري ولكي يحصل التصرف فيها بحسب القانون

وينشر الاعلان بالبيع في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية

(المادة الرابعة) للدائنين المقيدة ديونهم على العقار الخيار في توقيف الاجراءات لحدوث مرمى المزداد النهائي وذلك بدفع الاموال المطلوبة والمصاريف

(المادة الخامسة) لا يجوز توقيف الحجز والبيع في أي حال بسبب منازعات في الاموال المستحقة او بسبب التنفيذ العقاري الا اذا كان الذي تقع من المنازعة او اللسان السامي في التنفيذ العقاري تودع في خزينة المديرية او المحافظة قيمة المبالغ التي حصل سببها الحجز والبيع

والمبالغ المودعة بهذه الكيفية تصير حقاً لخزينة الحكومة بصفة نهائية اذا مضت ستة شهور على تاريخ الابداع ولم يثبت الذين وقعت منهم المنازعة حقوقهم

(المادة السادسة) نشر وتعليق الاعلانات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٤ من الامر العالمي المشار اليه يكون اثباته بمحضر يمضي عليه أو يختتمه مندوب المديرية

احكام عمومية

(المادة السابعة) البيع بالزاد يترتب عليه بطلان الرهونات او الاختصاص بها وترسل المديرية محضر المزداد في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخه الى قلم النائب العمومي بالمحكمة المختلطة الكائن في دارتها العقاري وهو يأمر بتسجيله من

تلقاه نفسه وبغير مصاريف

(المادة الثامنة) يسقط الحق في المطالبة بالديون المستحقة بسبب الاموال والعشور بعد مضي ٣ سنوات افرنكية

وهذا السقوط لا تقع عليه أسباب الايقاف ولا الانقطاع والا يسري هذا الحكم على الدائنين الذين حلوا محل خزينة الحكومة بالشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة المشار اليها

(المادة) التاسعة يعمل بهذه الاحكام بعدمضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(المادة العاشرة) على ناظر الحقاينة تنفيذ امرنا هذا

صدر في سراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

(الحقوق) قد نشر الامر المشار اليه في الوقائع المصرية عدد ٣٦٦ الرقم ٢ ابريل سنة ٩٠٠

قانون الشفعة المختلط

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاطلاع على القانون المدني وقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المتبعين لدى المحاكم المذكورة

وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول على المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

الباب الاول

(المادة الاولى) يثبت حق الشفعة لمن يأتي :

اولا - للشريك الذي له حصة شائعة في العقار المبيع

ثانياً - للجار المالك في الاحوال الآتية : اذا كان العقار المشفوع من المباني أو من الاراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدين أو في القرى

اذا كان للارض المشفوعة حق ارتفاق على ارض الجار أو كان حق الارتفاق لارض الجار على الارض المشفوعة

اذا كانت أرض الجار ملاصقة للارض المشفوعة من جهتين وتساوي من الثمن نصف ثمن الارض المشفوعة على الاقل

(المادة الثانية) يعد شريكاً في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بعضه وله طلب الشفعة اذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه

(المادة الثالثة) لا شفعة فيما يبيع للمزايدة لعدم امكان القسمة بين الشركاء عيناً أو لنزع الملكية قهراً امام احدى جهات الادارة أو القضاء وكذلك لا شفعة فيما يبيع من الاصول لفروعهم وبالعكس ولا فيما يبيع من أحد الزوجين للآخر أو من المالك لاحد اقاربه لغاية الدرجة الثالثة

(المادة الرابعة) لا شفعة للوقف

(المادة الخامسة) لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا من تملك بغير المباينة

(المادة السادسة) لا شفعة فيما يبيع ليجمع محل عبادة ليلحق به (المادة السابعة) اذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة

أولاً - لمالك الرقبة

ثانياً - للشريك الذي له حصة مشاعة

ثالثاً - لصاحب حق الانتفاع

رابعاً - للجار المالك

فاذا تعدد ما لكوا الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه

فاذا تعددت الحيران يقدم منهم من تعود على ملكة منفعة من الشفعة أكثر من غيره

(المادة الثامنة) يثبت حق الشفعة

وتراعي الاحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجمعه شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة الاولى

(المادة التاسعة) المين الجائر اخذها بالشفعة اذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب الشفعة فيها وتسجيله كما هو مذكور في المدة الرابعة عشرة الآتية لا تقام دعوى اخذها بالشفعة الا على المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها

(المادة العاشرة) اذا بنى المشتري في العقار المشفوع او غرس فيه اشجاراً قبل طلب الاخذ بالشفعة يكون الشفع مزمناً ببناء على رغبة المشتري إما ان يدفع له ما صرفه أو ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء او الفراس

أما ما صرفه في حفظ العقار وصيانته فيلزم دفعه في كل الاحوال للمشتري المشفوع منه (المادة الحادية عشرة) اذا بيع العقار لعدة اشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه أما اذا عينت في العقد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب اخذ بتمامه أو اخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الاخذ بالشفعة

الباب الثاني

فيما يترتب على حق الشفعة

(المادة الثانية عشرة) كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري أو اكتسبه الغير ضده بعد التاريخ الذي سجل فيه طلب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة الآتية لا يسري على الشفع ويبقى مع ذلك لأصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتهنين ما كان لهم من حقوق الاولوية

فيما آل للمشفوع منه من ثمن ذلك العقار (المادة الثالثة عشرة) يحل الشفع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق على ان المشتري اذا استحصل على تأجيل الثمن لا يتفقد الشفع من هذا التأجيل الا برضاء البائع

(المادة الخامسة والعشرون) على ناظر
الحقانية تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي عابدين في ٢٦ مارس سنة ٩٠٠
(الحقوق) قد نشر هذا القانون في الوقائع
المصرية عدد ٣٦ تاريخ ٢ ابريل سنة ٩٠٠

انتداب القضاة الجزئيين نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٧
دسمبر سنة ٩٢ الجلس بتشكيل محاكم للامور
الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية
وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ
٢٠ ديسمبر سنة ٩٩ بانتداب القضاة الذين يقومون
بوظيفة القضاء بالمحاكم المذكورة في سنة ١٩٠٠
قررنا ما هو آت

(المادة الاولى) قد انتدب للقيام بوظيفة
القضاء في محاكم الامور الجزئية والمصالحات الآتي
ذكرها بعد

كل من حضرات
حفي بك ناصف القاضي بمحكمة مصر لمحكمة
الموسكي
محمود خيرت بك القاضي بمحكمة مصر لمحكمة
السيدة
محمد صدقي أفندي القاضي بمحكمة مصر لمحكمة
الباط
عبدالمسيح سميكة أفندي القاضي بمحكمة اسكندرية
لمحكمة المنشية
عطيه حسني أفندي القاضي بمحكمة طنطا لمحكمة
طنطا

حسين درويش أفندي القاضي بمحكمة طنطا
لمحكمة كفر الزيات
عبد الرحمن رضا أفندي القاضي بمحكمة طنطا
لمحكمة المحلة
محمد ابراهيم أفندي القاضي بمحكمة طنطا لمحكمة
دسوق

في الاحوال الآتية
أولاً - اذا حصل التنازل عنه صراحة
أو ضمناً

ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل
يؤخذ منه ان الشفيع عرف المشتري بصفة مالك
للعقار نهائياً

ثانياً اذا لم يظهر الشفيع رغبته في الاخذ
بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه
باليبيع او من وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته
سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب
المشتري

وزاد على هذه المدة عند الاقتضاء ميعاد
المسافة

(المادة العشرون) يجوز اثبات التنازل
الضمني عن حق الشفعة والعلم بالبيع بكافة طرق
الاثبات المقررة في القانون بما فيها الاثبات بالينة
(المادة الحادية والعشرون) يجب ان يعلن
التكليف الرسمي المنصوص عنه في الفقرة الثانية
من المادة التاسعة عشرة على يد محضروا ويشتمل
على البيانات الآتية والا عد لاغياً
وهذه البيانات هي

أولاً - بيان العقار المراد أخذه بالشفعة
بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه وحدوده ومقاسه
ثانياً بيان الثمن وشروط البيع واسم ولقب
وصنة ومحل سكن كل من البائع والمشتري
(المادة الثانية والعشرون) يسقط الحق
في الشفعة في سائر الاحوال بعد مضي ستة اشهر
من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة
الشفعاء ولو كان الشفيع غير اهل للتصرف
أو غائباً

(المادة الثالثة والعشرون) ألغيت المواد ٩٣
و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠
و ١٠١ من القوانين المدني والمادة ٨١٩ من
قانون المرافعات المتبعين لدى المحاكم المختلطة

(المادة الرابعة والعشرون) يعمل بهذه
الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها
بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب
الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

واذا ظهر بعد الاخذ بالشفعة ان العقار
المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع ان يرجع
الا على البائع

الباب الثالث

في الأجرآت التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق
بالشفعة وفي سقوط الاخذ بها

« المادة الرابعة عشرة » يجب على من يرغب
الاخذ بالشفعة ان يعلن للبائع والمشتري طلبه لها
كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملاً
على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً
ولاجل ان يكون هذا الاعلان حجة على
الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختلطة
الكان بدأرتها المقار

واذا كانت الشفعة بين وطنيين يكتفي
باجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة الابتدائية
الاهلية الكائن بدأرتها المقار المطلوب أخذه
بالشفعة وعلى هذه المحكمة ان تبث بصورة منه
الى قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدأرتها
المقار لتجري تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون
هذا الاعلان حجة على الغير من تبعه الدول
الاجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الاخير

ونفوس هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب
وما يترتب عليه تسري على تسجيل حكم الشفعة
المنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة الآتي ذكرها
(المادة الخامسة عشرة) ترفع دعوى الشفعة
على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدأرتها
المقار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص
عنه في المادة الرابعة عشرة والا سقط الحق فيها
(المادة السادسة عشرة) ويجزم فيها دائماً
على وجه السرعة

(المادة السابعة عشرة) لا تقبل المعارضة
في الاحكام الغائية الصادرة في الشفعة وميعاد
استئنافها ١٥ يوماً من يوم اعلانها

(المادة الثامنة عشرة) الحكم الذي يصدر
نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع
وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها

(المادة التاسعة عشرة) يسقط حق الشفعة

علي جلال افندي القاضي بمحكمة طنطا لمحكمة
السنطة

فتح الباب سيد افندي القاضي بمحكمة طنطا
لمحكمة منوف

محمد حمدي افندي القاضي بمحكمة الزقازيق
لمحكمة دكرنس

عبد الوهاب فهمي افندي القاضي بمحكمة الزقازيق
لمحكمة ميت غمر

يحيى عبد الشهيد بك القاضي بمحكمة الزقازيق
لمحكمة بور سعيد

سليم افندي فرج القاضي بمحكمة الزقازيق لمحكمة
ههيا

ويختص بنظر القضايا المدنية
احمد عبد الرزاق افندي القاضي بمحكمة بني

سوف لمحكمة بني سويف الجزئية
ويختص بنظر قضايا الخبز

عبد الحكيم مسكر افندي القاضي بمحكمة بني
سوف لمحكمة المتيا

ابراهيم أمين افندي القاضي بمحكمة أسيوط لمحكمة
أسيوط الجزئية

محمد عزت افندي القاضي بمحكمة أسيوط لمحكمة
ملوي

احمد عابدين بك القاضي بمحكمة قنا لمحكمة قنا
الجزئية

عثمان غالب افندي القاضي بمحكمة قنا لمحكمة
دشنا

محمد نفري بك القاضي بمحكمة قنا لمحكمة نجع
حمادي

محمد فضلي افندي القاضي بمحكمة قنا لمحكمة
الاقصر

المادة الثانية

انتداب المواليهم هو لغاية ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٠٠

محكمة الجيزة الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ٥٩

انه في يوم الثلاث ١٥ مايو سنة ١٩٠٠
افرنكي صباحاً

بمجلسه المزايدات العمومية التي ستعقد بمحكمة
الجيزة الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية
الجيزة

سيباع بالازاد العمومي الاطيان الآتي بيانها
بالحق الحرمه فطومه بنت منصور شبانه القاطنه
بناحية أوسيم جيزه وهي -

ثلاثة قراريط اطياناً كاشه بمحوض الزفقور
بناحية أوسيم مركز امبابه جيزه محدوده بمحدود
اربع الحدد البحري اطيان محمد بك جلال والحد
القبلي اطيان احمد اسعد والحد الشرقي طريق
والحد الغربي اطيان بكر حسين بكر ضرب

وهذا البيع بناء على طلب حضرة حسن
افندي هاشم بصفة كاتب اول محكمة الجيزة الجزئية
وبصفته مدير ادارة خزينة نقودها القضائية
المتخذ له محلاً مختاراً قلم كتاب المحكمة الكائن
مركزها بسراي مديرية الجيزة

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٠٠
ومسجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية
في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٠ نمرة ١٨٣

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم
المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد
المشتري الاطلاع عليه وقتاً يريد
وافتاح المزايد يكون على مبلغ ٦٠٠ قرش
صاغ بخلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ابريل
سنة ٩٠٠

كاتب المحكمة
يوسف محمد

محكمة دمياط الاهلية

اعلان بيع عقار

نشره ثانيه

انه بمجلسه المزايدات العلنية التي ستعقد بسراي
محكمة دمياط الاهلية في يوم الاربعاء ١٦ مايو
سنة ١٩٠٠ الموافق ١٧ محرم سنة ١٣١٨ الساعة ٨
افرنكي صباحاً

بناء على حكم نزع الملكية الصادر بتاريخ
٣ يونيه سنة ١٨٩٩ ومسجل بمحكمة الزقازيق
الاهلية بتاريخ ٨ منه نمرة ٣٧٣

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه
ملك محمد دره من فارسكور وفاء لمبلغ ستمائة قرش
وقرشين ونصف صاغ قيمة الدين والمصاريف
المطلوب من محمد وحسن دره الى يوسف زغلول
من الناحية وان يكون البيع دفعه واحدة حسب
الشروط الموضحة بحكم نزع الملكية الموجود بقلم
كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليه

وحيث ان الحكم المذكور كان قضى ببيع
ما يملكه حسن ومحمد دره وفاء لمطلوب الطالب
وحيث ان البيع صار ايقافه حتى تنهي
دعوى الاستحقاق المرفوعة من آمنه البسطايه

وحيث ان يوسف زغلول طلب من حضرة
القاضي صدور الامر ببيع العقار ملك محمد دره
الذي لم يرفع عنه دعوى استحقاق وبناء على ذلك
صدر امر حضرته في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٠

بياع العقار الآتي بيانه ملك محمد دره فقط وان
يكون الثمن الاساسي له خمسمائة قرش صاغ فهذا
بيان المقار المراد بيعه الكائن بمجه فارسكور دقهليه
حصه قدرها ستة قراريط وثلاث قيراط

شائعه في الدار الجديد بمحارة الوسط يحده من
غربي منزل الجبرق ومن قبلي قطعة ارض ملك
ورثة الامام العشماوي والدار القديمه ومن شرقي
الى ملك مصطفى شره ومن بحري زقاق ملني
وفيه باب الدار بفارسكور

محكمة دكرنس الجزئية الاهلية

اعلان

بيع منقولات

انه في يوم الاحد ٢٩ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا. بناحية كفر بهوت التابعة مركز طلخا غربية بناء على طلب ابراهيم محمد من أهالي وسكان ناحية الدروين بالمركز المذكور

سيصير الشروع في مبيع صنية عشا نحاس وزنها ١٢ رطل تقريباً . وطشت غسيل واحد وزنه ٢٠ رطل تقريباً . صحنين نحاس أحدهما بلدي والثاني اسلامبولي وزنها رطلين وصنية قهوة نحاس وزنها ١ رطل ونصف غطان نحاس حله كبيره وزن رطلين صندوق خشب قديم فارغ عجل بقر احمر عمره ثلاثة شهور مسندين محشو قطن ووجه ستية قديم وزن كل مسند ٦ ارباطل تعاق قديل احمد المدين وعجلة جاموس عمرها سنة تقريباً وطشت غسيل وزنه ٢٠ رطل وهذه

الاشيا تعلق حسن القصبي الضامن

وهذا البيع بناء على الحكم الصادر من محكمة شين الجزئية بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ٩٨ وبناء على محضر الحجز التنفيذي المعمول بمعرفة حضرة محمود افندي رفعت محضر محكمة التصوره الجزئية بتاريخ ٧ فبراير سنة ٩٠٠ وذلك البيع وقاه لمبلغ ٢٤٩ قرس صاغ بخلاف ما يستحق من المصاريف

فكل من له رغبة للمشتري فليحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً

تحريراً في ٥ ابريل سنة ١٩٠٠

الباشمحضر بالتصويرة
امضا

اعلان بيع

انه في يوم السبت ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق التفيتش قليوبيه سيبيع بطريق المزاد العمومي بقره حمرة سن أربعة سنوات تقريباً ملك عبد الهادي عبد الحليم من طحا قليوبيه السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة محمد افندي طنطاوي المحضر وهذا البيع هو بناء على طلب عوض نصار من الناحية المذكورة وتنفيذاً للحكم الصادر أخيراً من محكمة مصر الاهلية بصفة انتهائية بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ٩٩ فكل من له رغبة في المشتري فعليه ان يحضر في اليوم والمحل والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن تحريراً في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٠ نائب باشمحضر محكمة بنا مخايل بقطر

اعلان

من قلم محضري محكمة نجع حمادي الجزئية لمبيع منقولات محجوزة

انه في يوم الاثنين ٧ مايو سنة ١٠٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحا بسوق ابو شنت سيبيع بطريق المزاد العمومي ناقه تعلق بشاره جرجس صراف المجري سمنود السابق حجزها بناء على طلب سفين قريشي التاجر من فرشوط نقاداً للحكم الصادر من محكمة نجع حمادي الجزئية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ٩٩ فن له رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد على ذمته ويلزم بالفرق تحريراً بنجع حمادي في ١٦ ابريل سنة ٩٠٠ عن الباشمحضر
امضا

فكل من له رغبة فليحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه لاعطاء المزاد اللازم تحريراً بسراي محكمة دمياط في ٧ ابريل سنة ١٩٠٠ و٧ الحجة سنة ١٣١٧ كاتب أول محكمة دمياط علي نصر

اعلان

محكمة اسنا الجزئية الاهلية

نشره ثانياً

في القضية المدنية نمرة ١٧٥٠ سنة ٩٩

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ فبراير سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة قدا الاهلية في ٢٤ منه نمرة ١ وبناء على طلب احمد الصاوي محمد التاجر باسنا ومتخذ له محلاً مختاراً منزله الكائن باسنا

سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع ثلاثة أفدنه أطيان خراجيه كاشنة بزمام زرينيخ والكلاية بقبالة اقبره نحد من قبلي من غيطه ومن مجري أطيان أحمد الصاوي والشرقي الحيل والغربي أطيان ورثة منصور عبد العال المملوك هذا العقار الى محمود عبد الرحمن رمضان من زرينيخ وذلك وقاه لسداد مبلغ ١٧٨٧ غرش صاغ خلاف المصاريف وشروط البيع وحكم نزاع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة قاضي المحكمة قرر تنقيص الثمن الاساسي وجعل ثمن الثلاثة افدنه جميعها بمبلغ ستة عشر جنباً مصرياً وسيكون البيع باوده المزادات بسراي المحكمة في يوم الاحد ١٣ مايو سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحا فكل من يرغب المشتري عليه ان يحضر في الميعاد تحريراً بمركز المحكمة في ٨ ابريل سنة ٩٠٠ كاتب اول محكمة اسنا عبد الرحمن جعفر

مكتب

حضرات علي بك فهمي وحامد افندي فهمي

الافوكاتيه

لدى عموم المحاكم الاهليه والمختلطه

اعلان بيع

انه في يوم الاربع الموافق ٢ اثنين مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق ابو كبير شرقيه

سبباع بطريق المزاد العلني جل احمر ابيض وشبه جاموس شمله مملوكين الى عيسى سليمان شرقي من ستللو المحجوز عليهما بمعرفة اجد محضري محكمة قاقوس الجزية بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٠ بناء على طلب حضرة يوسف افندي عاذر وكيل أشغال بالزقازيق سداداً لمبلغ ٧٧٩ قرش صاع قيمة المحكوم به والمصاريف بمقتضى حكم نهائي صدر من محكمة ههيا الجزية بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩

فن يرغب الشراء فعليه ان يحضر في الزمان والمكان الموضحين أعلاه ومن يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق حسب القانون

تحريري ابريل سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة الزقازيق الاهليه

تدروس يوسف

اعلان

عن بيع مواشي محجوزه

انه في يوم السبت الموافق ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق ناحية التفشيش قليوبيه سبباع بطريق المزاد العمومي أولاً محلة جاموس سمره سن سنتين تقريباً وثانياً بدرية بيضه سن ستة شهور تقريباً السابق توقيع الحجز عليهم بمعرفة محمد افندي طنطاوي المحضر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ بناء على طلب الشيخ محمد رزق من ذوي الاملاك بجزية بكفر طحا ومتخذ بها مكتب وكيله حضرة ابراهيم افندي الرزقاني المحامي وهذه المواشي تعلق متولي قنديل

المحكوم عليه القاطن بناحية طحا قليوبيه نفاذاً للحكم الصادر من محكمة بها الجزية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ ومعلن في ٢٢ يناير سنة ١٠٠٠ فكل من له رغبة للمزايدة يحضر في اليوم والساعة والمحل الموضحين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفعه فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن

نائب باشمحضر محكمة بها الجزية

مخايل بقطر

اعلان بيع

انه في يوم الاحد ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحا بناحية العدوه شرقيه سيصير الشروع في مبيع نخاس مثل طشط غسيل ودست وطاسه ومحن مثل ام محمد ام ابراهيم واحمد ابراهيم من العدوه السابق توقيع الحجز عليهم بمعرفة أحد محضري محكمة الزقازيق الاهليه بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٠٠ بناء على طلب حضرة الشيخ حسن عبد الرحمن المحامي بالزقازيق وفاء لسداد مبلغ ١١٠ قرش صاغ خلاف أجرة النشر فكل من يرغب المشتري يحضر في الميعاد المحدد ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ثانياً ويكون ملزوم بالفرق باشمحضر محكمة الزقازيق الاهليه

تدروس يوسف

محكمة النيا الجزية الاهليه

اعلان

بيع عقار نشره ثانيه

انه في يوم السبت ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي المحكمة بالنيا سيصير الشروع في مبيع عقار قسماً واحداً وهو منزل كان بالمنشيه القبلية ببندر النيا يحتوي على دور أرض مبنية بالدبش والطوب الاخضر حده البحري الحرمة جلال

بنت علي والشرقي شارع وفيه الباب والقبلي أرض سماوي والغربي ابراهيم الرمه وجرجس و ابراهيم الحياط والمزحل المذكور ملك محمد افندي فرج من النيا والبيع بناء على طلب الست خاصه بنت علي اغا الكوردي من النيا وفاء لمبلغ ٢٥٤٧ قرش صاغ و ٢٠ فضه قيمة المحكوم به والمصاريف وما يستجد عليه والثمن الذي تبني عليه المزايدة ثلاثة آلاف قرش صاغ كما قضى بذلك حكم نزع الملكية الصادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٠٠ في قضية نمرة ١٣٨٧ جدول النيا سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهليه بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٠٠ نمرة ٥٩

والعقار المذكور كان محدد لبيعه بالمزاد العمومي يوم الاثنين ٢ ابريل سنة ١٩٠٠ وبأمر حضرة رئيس المحكمة لتغرافياً تأجل البيع للميعاد الموضح أعلاه فعلى من يرغب المشتري الحضور في الميعاد المذكور وله الاطلاع على شروط البيع الموجوده بقلم كتاب المحكمة وقت ما يريد تحريراً بسراي المحكمة بالنيا في ١٩ ابريل سنة ١٩٠٠

كاتب اول محكمة النيا

أحمد درويش

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة في عام ١٨٩٩ من مدنية وتجارية وجنائية ونقض و ابرام وتضمن أيضاً الاوامر المالية واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين و ١٣٠٠ خلافهم

(طبع بالمطبعة العمومية)